

تحرك عاجل

إعادة محاكمة صحفيي الجزيرة أصبحت وشيكة

أعلنت السلطات أنه في 12 فبراير/ شباط سوف تبدأ إعادة محاكمة الصحفيين محمد فهمي وياهو محمد. وكلا الرجلين يعتبران من سجناء الرأي. وكان ثالثهما بيتر غرستي قد تم ترحيله إلى قبرص في أول فبراير/ شباط، ومن ثم التأم شمله مع أسرته في أستراليا.

وأعلنت عائلة محمد فهمي أن السلطات أبلغته، قبل جلسة الاستماع، لاستئنافه في أول يناير/ كانون الثاني أن التخلي عن جنسيته المصرية سيكون "الطريق الوحيد لخروجه". ومن المفهوم أن الصحفي قد تخلى عن جنسيته بعد ذلك بوقت قصير. وكان محمد فهمي يأمل أن يتم ترحيله عقب ذلك إلى كندا لكنه ما زال معتقلاً، في انتظار إعادة المحاكمة.

ولم تعط السلطات أي إشارة بأنها ستفرج عن باهر محمد. وقد أعربت عائلته لمنظمة العفو الدولية عن قلقها من استمرار سجنه، قائلة إنه صحفي احتجز لأنه كان يقوم بعمله.

كما ستعاد محاكمة مجموعة أخرى من الرجال المسجونين في القضية نفسها، وهم: صهيب سعد محمد محمد، وخالد محمد عبد الرؤوف محمد، وشادي عبد الحميد عبد العظيم إبراهيم، وخالد عبد الرحمن محمود أحمد عبد الوهاب. وخلال المحاكمة التي جرت العام الماضي لم تقدم النيابة أي أدلة تثبت أنهم كانوا ضالعين في ارتكاب جرائم تتعلق بالإرهاب.

يرجى الكتابة فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغتكم الأصلية:

- لمطالبة السلطات المصرية بإطلاق سراح محمد فهمي ومحمد باهر فوراً دون قيد أو شرط والتأكيد على إلغاء ما صدر ضدهم من أحكام؛
- لمطالبتها بضمان حق محمد فهمي، في هذه الأثناء، في الحصول على الرعاية الطبية التي قد يتطلبها ومنحه الخروج بإذن طبي؛
- لحثها على ضمان إلغاء الأحكام الصادرة على الرجال الأربعة الآخرين بتهم تقوم على أساس ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير والتجمع.

يرجى إرسال المناشدات قبل 23 مارس/ آذار 2015 إلى:

النائب العام

هشام محمد زكي بركات

مكتب النائب العام

دار القضاء العالي، 1 طريق " (26) يوليو"

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2 577 4716

+202 2 575 7165

(مغلق بعد انتهاء الدوام الرسمي، الساعة 2 GMT +)

صيغة المخاطبة: السيد المستشار الموقر

الرئيس

عبد الفتاح السيسي

مكتب الرئيس

قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2 391 1441

صيغة المخاطبة: فخامة الرئيس

كما ترسل نسخ إلى:

نائب مساعد وزير الخارجية لحقوق الإنسان

ماهي حسن عبد اللطيف

الشؤون متعددة الأطراف وشؤون الأمن الدولي

وزارة الخارجية

كورنيش النيل، القاهرة

جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2 574 9713

البريد الإلكتروني: Contact.Us@mfa.gov.eg

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد الإلكتروني صيغة
المخاطبة المخاطبة

نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً.

هذا هو التحديث الرابع للتحرك العاجل UA 14/83. لمزيد من المعلومات نرجو الدخول إلى:
<http://amnesty.org/en/library/info/MDE12/002/2015/en>

تحرك عاجل

إعادة محاكمة صحفيي الجزيرة أصبحت وشيكة

معلومات إضافية

في أول يناير/ كانون الثاني ألغت أعلى محكمة في مصر إدانة محمد فهمي و بيتر غرستي و باهر محمد، وأمرت بإعادة محاكمتهم. وكان الرجال الثلاثة يقضون بين سبعة و10 أعوام في السجن بتهمة نشر أخبار كاذبة ومساعدة الإخوان المسلمين.

وقد أُلقي القبض على محمد فهمي وبيتر غرستي في فندق ماريوت يوم 29 ديسمبر/ كانون الأول 2013، كما اعتقل باهر محمد في منزله في تلك الليلة. وفي 29 يناير/ كانون الثاني 2014 وجهت النيابة لهم الاتهام بارتكاب سلسلة من الجرائم الجنائية، بما في ذلك "نشر أخبار كاذبة" و"حيازة معدات البث بدون ترخيص" و"مساعدة جماعة الإخوان المسلمين أو الانتماء إليهم"، والجماعة، حسيما قالت النيابة، كانت مسؤولة عن نشاط يتعلق بالإرهاب في مصر.

وعلى مدى 12 جلسة، فشلت النيابة في تقديم أي دليل لإثبات التهم بأن الثلاثة العاملين بقناة الجزيرة قد ساعدوا حركة الإخوان المسلمين، أو بثوا "أخباراً كاذبة" أو امتلكوا معدات محظورة. واعترضت النيابة على حق المتهمين في مراجعة الأدلة المقدمة ضدهم والطعن فيها، ولم توجه الدعوة لمحامي الدفاع لحضور فض الأحرار الذي أمرت به المحكمة لمراجعة الأدلة السمعية والبصرية. وكانت النيابة قد طالبت محامي محمد فهمي بدفع مبلغ 1.2 مليون جنيه مصري (170 ألف دولار أمريكي) لمشاهدة ما لديه من أدلة الفيديو ضد موكله.

كما ظهر أن الشهود الرئيسيين في المحاكمة تتعارض أقوالهم مع شهاداتهم المكتوبة، وكذلك اعترف الخبراء التقنيون من خلال الاستجواب المضاد بأنها لا يتذكرون أي لقطات زُعم أن الإعلاميين قد تلاعبوا فيها، وأنهم لا يعرفون ما إذا كانت معدات الشبكة مرخص باستعمالها، وأنهم لا يستطيعون تقييم ما إذا كان الرجال يمثلون تهديداً للأمن القومي. وشابت القضية أيضاً مزاعم بالتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، بعد أن أبلغ الطلاب الثلاثة المعتقلون المحكمة أن قوات الأمن قامت بضربهم بعد القبض عليهم.

وفي 23 يونيو/ حزيران 2014 أصدرت المحكمة حكمها، بأنها وجدت الصحفيين الثلاثة العاملين بقناة الجزيرة مذنبين في جميع التهم، وحكمت عليهم بالسجن سبع سنوات. كما حكم القاضي على محمد باهر بالسجن ثلاث سنوات إضافية لحيازته غلاف رصاصة كان باهر قد قال إنه احتفظ به كتذكارة. وأدانت المحكمة جميع المتهمين الآخرين باستثناء اثنين منهم، وحكمت عليهم بالسجن بين سبعة و 10 أعوام. وحكم على أكثرهم غيابياً، ولكن مجموعة من أربعة رجال آخرين لا صلة لهم بصحفيي الجزيرة، سجنوا أيضاً.

في 13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي قانوناً جديداً يسمح للسلطات بنقل الرعايا الأجانب إلى بلدانهم الأصلية لمواجهة المحاكمة أو قضاء الأحكام الصادرة ضدهم في الحالات التي تقتضيها "المصلحة العليا للدولة". وفي 20 نوفمبر/ تشرين الثاني صرح الرئيس لقناة فرنسا 24 إنه سينظر في العفو عن الرجال الثلاثة؛ إذا كان ذلك يخدم "المصالح الوطنية" لمصر.

وتوجه المحامون عن محمد فهمي ونقابة الصحفيين المصريين بمناشدة للرئيس كي يطلق سراحه بموجب المادة 486 من قانون الإجراءات الجنائية المصري، والتي تسمح بتأجيل تنفيذ العقوبات في الحالات التي يكون فيها الشخص المحكوم عليه يعاني من مرض مهدد للحياة، أو عندما يكون من الممكن أن يتفاقم مرضه بشكل خطير إذا تم تنفيذ العقوبة.

لمزيد من المعلومات عن التحرك العاجل UA 14/83 رقم الوثيقة: MDE 12/008/2015 تاريخ الاصدار: 9 فبراير/ شباط 2014